

البناء الاقتصادي وحفظ الحقوق في سورة البقرة



الآيتان الثانية والثمانون بعد المائتين والثالثة والثمانون بعد المائتين من سورة البقرة وهما قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...) (البقرة/ 282)، وقوله جلّ شأنه: (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ...) (البقرة/ 283)، هاتان الآيتان الكريمتان، كان من عطاءهما - فيما تشرقان به من العطاء- دلالتهما من خلال الضوابط التي وضعت للمداينة من كتابة وإشهاد وتوثيق مصحوب باستثارة الإيمان ومراقبة العز وجلّ، وما يتعلق بذلك كلّّه.. كان من عطاءهما الدلالة على مقدار الأهمية المعطاة للمال وحفظ الحقوق تحقيقاً لمصالح الفرد والجماعة في كتاب العز وجلّ.

وهذا لا يعني أن ينشغل المسلم بالمال عن دينه وربّه، فيتجاوز الحدود طلباً للاستزادة من المال، أو الطغيان في الإنفاق الذي يجعل صاحبه من إخوان الشياطين.. ولكنّه يعني العدل، وحفظ الحقوق، والدقة في اختيار الطرق التي يوظّف المال من خلالها ويبني الاقتصاد من أجل تحقيقها. هذا إلى جانب

تكریم الإنسان، ومواجهته بما فطر علیه من حبّ التملك، مع الضوابط والمعايير التي تحول دون الكسب الحرام، ودون الاعتداء على حقوق الآخرين، والحيلولة دون التنمية المطلوبة.

إنّ بناء القوّة الذاتية للأُمَّة المسلمة، منوط بعناصر أساسية، يأتي في مقدمتها - بعد العقيدة - العلم والمال، كما أنّ الفرد في المجتمع المسلم، يجب أن يتوافر له الأمن والطمأنينة، فيكون أميناً على ماله، كما يكون أميناً على الضرورات الأخرى كلّها، من الدين والنفس والعرض والعقل وما إلى ذلك.

وإذن: فلا عجب أن يعني القرآن بهذه القضية هذا القدر من العناية، ويضع الضوابط والمعايير التي تكشف عن الإطار العام للتعامل المالي والاقتصادي، بما يصون حقوق الفرد، وينمي الثروة، ويضمن مزيداً من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وسيراً مع المنهج القرآني في إنشاء الوازع الإيماني من داخل النفس، بجانب المؤيدات والسلطة، نجد آية المدنية قد ختمت بقوله تعالى: (.. وَأَشْهَدُوا إِذًا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْغَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ) (البقرة/ 282).

ثمّ جاء استكمال تلك الأحكام المتعلقة بالدين وتوثيقه وحفظ الحقوق المالية عموماً بين الأخ وأخيه سفراً وحضراً، في الآية التي تلت وهي قول الله جلّ ثناؤه: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ تَفْغَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ) (البقرة/ 283).

أرأيت!! إلى جانب الدلالة على أنّ شريعة الإسلام تقدم المنهج الرباني المتكامل للحياة بجميع شؤونها، وإلى جانب التنظيم والضبط على الصورة التي لا تُجاري، نجد (وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ تَفْغَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ) (البقرة/ 283) كما نجد (وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ تَفْغَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ) (البقرة/ 283) أيضاً، ونجد أيضاً (وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ تَفْغَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ) (البقرة/ 283) عن قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ تَفْغَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ) (البقرة/ 283).

وهكذا تقيم الهداية القرآنية إلى جانب ما تُلزم به من الانضباط في التعامل، إقامة حارس من داخل النفس، يحرص القيم والأحكام المطلوب العمل بها، والوقوف عند حدودها بالتزامها، ويحول دون ارتكاب الحرام - بل ما هو من المشتبهات - وتجاوز المرء على إخوانه في المجتمع، مصحوباً ذلك كله: باعتقاد المسلم أن المال مال الله، وموكل إليه أن يتصرف فيه وفق شريعة الله، بعد أن يكون قد جمعه من الكسب المشروع.

وبعد: فإن هاتين الآيتين من سورة البقرة - وأمثالهما كثير - أمانة في أعناق أهل الإيمان، وبخاصة المؤمنین منهم على تحقيق البناء الذاتي للأمة المطلوب إحصاءه على الوجه الذي ينبغي، وتنمية طاقاتها الفاعلة، واستقرار مجتمعاتها في مواجهة التحديات دونما تجاهل أو غفلة عن التطور العلمي، وما يتسم به الواقع إقليمياً كان أو عالمياً!!

وإذا كانت الكلمة القرآنية قد أعطت ما أعطت من العناية بالوازع الإيماني وسارت به جنباً إلى جنب مع ما أوجبت من الضوابط والمعايير عند التعامل المالي؛ فإن الأمانة ثقيلة مطلوبة الأداء في تنمية هذا الوازع من خلال التربية والتعليم والإعلام وكل وسيلة مشروعة ممكنة.

ولا يخفى أن إقامة الحراسة للأحكام وتنفيذها بهذا الوازع مصحوباً ذلك بالمؤيدات التي تحمل على الالتزام بتلك الأحكام وضوابطها، توفر ما توفر من المتاعب والنفقات، وتسهم أيما إسهام فيما ينشده المخلصون الواعون من قوة واستقرار، وبُعدٍ عن التبعية والاضطراب.